



## تشجيع الكويتيين نحو الخصخصة

الكلام كثر وزاد عن الخصخصة في الصحف والتلفزيون والندوات والمؤتمرات والديوانيات والكل يتكلم والكل صار خبير اقتصادي والحقيقة هذه ظاهرة لها سلبيات وإيجابيات ومن سلبياتها التسرع في الحكم واتخاذ القرار بعدم القبول والتأثر الشخصي والانجراف نحو المجاملة والتكسب ، ومن ايجابياتها المشاركة والمشورة وابداء الراي والحوار وثقافة اقتصادية بحيث من كان لايعرف عن الخصخصة فقد استمع واكتسب معلومة عنها ولو بمفهوم عام .

اما عن التخوف والتردد بأقرار قانون الخصخصة فهو مشروع ومن حق بعض اعضاء مجلس الأمة والشعب الكويتي ابداء رأيهم وممكن الاستفادة منه وماخاب من استشار ، وهذه المشاركة من جميع اطراف الشعب الكويتي قانوني واداري واقتصادي واجتماعي رجال ونساء تصب في مصلحة المواطن والوطن ولكن لانجراف نحو التعصب والتروي في اتخاذ القرارات واجزم بأن الحكومة ومجلس الأمة لا يريدان الاضرار بمقدرات الوطن وبنائها .

جعل الكويت مركز مالي وتجاري لا يأتي بيوم وليلة ونحتاج الى التدرج والتروي في خطط التنمية وبشكل خاص الاتجاه نحو الخصخصة وخاصة لم يتم تهيئة الجهاز الحكومي والقطاعات التابعة له بالتحول من البيروقراطية واجراءات العمل والدورة المستندية العقيمة الى التبسيط والاختصار وتطبيق الحكومة الالكترونية وكما لايزال هنالك معظم الموظفين الكويتيين العاملين بالقطاعات التي يراد تخصيصها فقد تعودوا على نمط وروتين وعدم المسؤولية وضعف الانتاجية بدون تهيئتهم وتدريبهم واختبارهم بتحمل النمط الجديد من الانتاجية والاداء والمسئولية والالتزام في ظل القطاع الخاص ، لأن الشركات التي تؤول لها تملك أو ادارة القطاع الحكومي تريد الجدية في العمل والدوام وبنهاية السنة تهدف الى الربح مقابل تحسين الخدمة والمنتج وتقديم اسعار تنافسية واعتقد الموظفين الكويتيون المتعودين على الغياب والتأخير والخروج مبكر علشان اولادهم في المدارس وكذلك كثرة المرضيات ،سوف يتعبون في البداية ولكن انصحهم التعود على نظام العمل الجديد لأنه في مصلحتهم لما فيه من مزايا لهم واقرب مثال خلمهم يشوفون اخوانهم الكويتيين العاملين منذ زمن بالقطاع الخاص وكيف تأقلموا واصبحوا منتجين وملتزمين ويعتمد عليهم وبالمقابل لهم رواتب ومزايا مادية ومعنوية تشجعهم بمزيد من الاداء .اقترح على الحكومة ومجلس الأمة التدرج والتروي بخصخصة قطاعات الحكومة والبدء مثلاً بقطاع المواصلات ( البريد - التلفون - النقل ) قطاع الكهرباء والماء (ادارة محطات الكهرباء والماء- قراءة وتحصيل القواشير) قطاع الاشغال ( الطرق والجسور والبنية التحتية)قطاع الصحة والتعليم ( ادارة وليس تملك) واخيراً وبعد اقرار مجلس الأمة قانون العمل بالقطاع الاهلي الجديد والذي فيه ضمان واستقرار وظيفي للكويتي الذي يعمل بالقطاع الخاص فعلى اعضاء مجلس الأمة المترددين بأقرار قانون الخصخصة بعذر التملك والعاملين الكويتيين فليس هنالك تخوف مادام فيه قانون ينظم العمل والخصخصة والله الموفق .

الدكتور/عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة

نقال: ٩٩٧٤٤٦٥٤

[www.kuwaiticonsultant.com](http://www.kuwaiticonsultant.com)